الأندية الاجتماعية لتعاطى الحشيش*

تأليف وتحرير مافالدا باردال**

عرض كتاب

د. شحاتة زيان***

مع زيادة انتشار تعاطى المخدرات لعقود فى جميع أنحاء العالم على الرغم من كل الإجراءات الصارمة المتخذة. يتجه الباحثون والمسئولون فى أنحاء العالم لتجربة عدد كبير من الإجراءات التى يمكن أن تقلل المظالم الاجتماعية والصحية فرديًا واجتماعيًا، وكذلك التكاليف الاجتماعية الاقتصادية المرتفعة على المستوى الكلى. فظهرت سياسة عدم التجريم لتحقيق التوازن بين غير المستجيبين لسياسة المخدرات المحظورة، من ثم، سعى الكثير من الباحثين إلى تقييم تأثير سياسة عدم التجريم، والنماذج التى طورتها الدول وفقًا لأولوياتها وإعداداتها الاجتماعية والإدارية الفريدة. والمتوقع من سياسة عدم التجريم هو تغيير نهج الحكومات فى إدارة مشكلة المخدرات؛ فلطالما اعتُبرت سياسة المخدرات من قضايا العدالة الجنائية لعقود عديدة، ومن ثم فإن النظام غير قادر على تحقيق النتائج المنشودة.

وتُستخدم سياسة عدم التجريم عمومًا لتقليل مخاطر الصحة العامة، ووفيات الجرعات الزائدة، وتكاليف الحظر. ومع ذلك، فإن التعقيدات حول سياسة المخدرات تؤثر على المجتمع فى العديد من المجالات.[٢]

ومن هذه المناحى القديمة/الجديدة التى تسعى كثير من الحكومات لتنفيذها، منحى الحد من الضرر أو تقليل الضرر، Harm Reduction، وهو منحى مصمم للحد من الآثار السلبية للسلوكيات المحفوفة بالمخاطر (أمثلة: تعاطى الكحول، وتعاطى المخدرات، والنشاط الجنسى غير الشرعى)، فبدلًا من القضاء على السلوكيات تمامًا. فمثلًا لا تدعو البرامج الموجهة لتعاطى الكحول إلى الامتناع عن تعاطى

---

* Mafalda Pardal, (2023) The Cannabis Social Clubs, Routledge.

** محلل أول فى مؤسسة RAND Europe. وهى أيضًا منتسبة إلى جامعة غينت كزميلة باحث فى معهد أبحاث الأدوية الاجتماعية. تشمل اهتماماتها البحثية دراسة الأسواق غير المشروعة، وتنظيم تعاطى القنب وسياسة المخدرات. وباردال حاصلة على درجة الدكتوراه. فى علم الجريمة من جامعة غينت (بلجيكا).

*** أستاذ علم النفس بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

الخمور، بل تحاول بدلًا من ذلك تعليم الناس توقع مخاطر الإفراط فى الشراب وتعلم الشراب فى حدود آمنة.[٣]

عرض الكتاب

يعرض كتاب الأندية الاجتماعية لتعاطى القنب (الحشيش) لتجربة عدد من الدول الأمريكية والأوربية التى سمحت بإنشاء أندية لتعاطى الحشيش أو القنب الهندى كأحد المناحى التى تقلل الضرر. ويتعرض الكتاب فى بابين مقسمين لأحد عشر فصلًا، تبدأ فى الفصل الأول بعرض تجربة ثلاثين عامًا من أندية تعاطى الحشيش نظرة إلى الوراء ونظرة إلى الأمام نظرًا لأن إصلاحات تقنين القنب جارية، فهناك بعض القلق بشأن استمرار خيارات "الوسط" غير الهادفة للربح قيد البحث وبالتالى تظل غامضة وأقل وضوحًا، يقدم هذا الكتاب وصفًا متعمقًا لأحد نماذج "الوسط" المحتملة لتوريد الحشيش: نادى القنب (الحشيش) الاجتماعى The Cannabis Social Clubs (CSCs). عادة ما تكون نوادى القنب الاجتماعية جمعيات رسمية غير هادفة للربح لمستخدمى القنب البالغين الذين ينتجون ويوزعون هذه المادة بالقرب من أو بسعر التكلفة فيما بينهم. إنها تشكل نموذجًا يحركه المستخدم لتوريد الحشيش. فى معظم الولايات القضائية، تظل CSCs مبادرة شعبية غير منظمة لمجموعات المستخدمين، ولكن تم إضفاء الشرعية على النموذج فى "أوروغواى" و"مالطا"، وقد ظهر فى المناقشات والمقترحات التشريعية الأخيرة فى بلدان أخرى.

يجمع هذا الكتاب مساهمات من باحثين مرموقين دوليًا، ويستند إلى دراسات الحالة والنتائج التجريبية وانعكاسات السياسات من مجموعة من البلدان (مثل: "بلجيكا"، و"كندا" و"نيوزيلندا"، و"إسبانيا" و"أوروغواى" و"الولايات المتحدة الأمريكية")، مع مراعاة نماذج الأندية الاجتماعية للقنب من خلفيات مختلفة. يقدم الجزء الأول تحليلًا مفصلًا لأين وكيف تعمل مؤسسات المجتمع المدنى، وتحليلاً نقديًا لسماتها الرئيسية وعلاقتها مع الجهات المؤسسية الفاعلة، ويناقش الجزء الثانى العديد من نتائج السياسات ويقترح تصميمًا لسوق تنظيمى، فضلاً عن النظر فيما إذا كان نموذج تلك الأندية مناسبًا للتكيف مع إمدادات المواد الأخرى.

هذا ويعتبر نادى القنب الاجتماعى قراءة مهمة للأكاديميين فى مجالات تحليل سياسة المخدرات وعلم الجريمة والاقتصاد ودراسات السياسة والأنثروبولوجيا، كما سيكون موضع اهتمام صانعى السياسات والصحفيين وموظفى إنفاذ القانون.

تعرض المحررة "مافالدا باردال" فى الفصل الأول من الكتاب تجربة ثلاثين عامًا من نوادى القنب الاجتماعية: نظرة للوراء ونظرة للأمام، وتقدم التعريف النموذجى للنادى الاجتماعى للقنب (CSC)

كمجموعة من العناصر التالية أو كلها: (١) كجمعية غير ربحية؛ (٢) كمجموعة تم إنشاؤها من قبل مستخدمى القنب البالغين ومن أجلهم؛ (٣) كنظام جماعى مغلق لتوريد الحشيش. هذا هو الحال أيضًا فى التوصيفات المختلفة لتلك الأندية التى تدرجها فى الكتاب المعروض. على هذا النحو، يبدو أن أندية تعاطى الحشيش تنطوى على درجة معينة من إضفاء الطابع الرسمى (كجمعيات مسجلة)، مما يساعد على تمييز هذا النوع من إمداد القنب عن ترتيبات العرض الاجتماعى غير الرسمية الأخرى. كما التزمت منظمات المجتمع المدنى إلى حد كبير بأخلاقيات العمل غير الهادفة للربح. وقد أدى ذلك إلى وضع النادى الاجتماعى للقنب على الطيف غير التجارى و"الوسط" لنماذج توريد القنب. كان إشراك المستخدمين فى إنشاء هذه الجمعيات وإدارتها أيضًا أمرًا محوريًا لعملها: فهى موصوفة بالفعل على أنها جمعيات لمستخدمى القنب، والتى وصفت بأنها "دليل رائع على وكالة المستهلك فى إنتاج القنب وتوزيعه".

يتم توفير القنب الذى تنتجه المراكز المجتمعية فقط للأعضاء، مما يؤدى إلى إنشاء نظام مغلق للإمداد، النشاط أو الدعوة هى أيضًا دوافع أساسية وجزء من عمل (بعض) هذه الجمعيات أيضًا، حيث تعمل معظم أندية القنب الاجتماعية فى الواقع فى سياقات لا يتم فيها تنظيم توريد القنب أو قد تشكل خرق القوانين المعمول بها.

إن زيادة انتشار تعاطى المخدرات وإنتاج المخدرات غير المشروع فى العقود الماضية. لا يقتصر على البلدان التى يتم فيها تبنى الأساليب المتحررة التى تسمح بتعاطى الحشيش (القنب)، ولكن أيضًا فى الدول التى لا توجد بها مثل هذه السياسات، وتظهر التحديات فى شكل مواد ذات تأثير نفسى جديدة، وتغيرات فى طرق التوريد والشراء (على سبيل المثال، شبكة الإنترنت المظلمة (Dark web)، والتغيرات الثقافية والموقفية، والعولمة، وشيخوخة السكان الذين يتعاطون المخدرات، كل ذلك يدفع الحكومات إلى إعادة النظر فى استراتيجياتها الخاصة بالعقاقير، وتعد العواقب الاجتماعية والاقتصادية لسياسة المخدرات قوة دافعة أخرى وراء الانتقال إلى الأساليب الليبرالية التحررية فى التعاطى، وتتعرض الحكومات لضغوط من ارتفاع تكاليف الميزانية الحكومية الناتجة عن الزيادة المطردة فى الاعتقالات وسجن مرتكبى جرائم المخدرات غير العنيفة (مركز المراقبة الأوروبى للمخدرات والإدمان، ٢٠١٨ أ). ووفقًا لتقرير المخدرات العالمى لعام ٢٠١٦، فإن ١٨ بالمائة من نزلاء السجون فى العالم هم أشخاص مدانون بجرائم مخدرات. فأكثر من ٨٠٪ من جرائم المخدرات المبلغ عنها فى الدول الأوروبية كانت بسبب جرائم الحيازة أو تعاطى المخدرات، والباقى يتعلق بالاتجاه (اللجنة العالمية لسياسة المخدرات، ٢٠١٦). تبلغ نفقات حكومة الولايات المتحدة على سياسة مكافحة المخدرات حوالى ١٥ مليار دولار سنويًا.

وتعتبر سياسة الأدوية المتوازنة التى تتضمن سياسات الحد من الضرر نهجًا إنسانيًا أكثر فعالية من حيث التكلفة من سياسة الحظر الكامل. على سبيل المثال، فى البرتغال، كان هناك انخفاض بنسبة ١٢٪ فى التكلفة الاجتماعية للأدوية فى فترة الخمس سنوات الأولى من إلغاء التجريم. يُعزى ذلك إلى انخفاض التكلفة المباشرة وغير المباشرة فى نظام العدالة الجنائية، والذى يرتبط فى الغالب بعدد أقل من حالات السجن ووفرات فى التكاليف الصحية غير المباشرة، مثل انخفاض الوفيات المرتبطة بالمخدرات.

إلى جانب التكاليف الاجتماعية والاقتصادية، تعرضت سياسة المخدرات العالمية لانتقادات بسبب تشكيلها لعدة عقود من خلال مناهج سياسية وأخلاقية، مثل "التشدد فى مواجهة الجريمة" أو "الحرب على المخدرات"، حيث لا تؤدى نتائج السياسات الحالية إلى تعميق المشكلات الاجتماعية والفردية فحسب، بل تتعارض أيضًا مع الأدلة.

من ناحية أخرى نمت الأدلة العلمية على الفوائد العلاجية فى نبات القنب، وقد جذب هذا الانتباه (المركز الأوروبى لرصد المخدرات وإدمان المخدرات، ٢٠١٨ ب). إلى جانب أشكالها العشبية، اكتسبت عشبة القنب حيزًا فى السوق فى العقود الأخيرة بعد لوائح القنب الطبية. علاوة على ذلك، على الرغم من الأضرار المحتملة، فإن عددًا متزايدًا من الأشخاص الذين لديهم صوت وتأثير على الانتخابات يطالبون باستخدام القنب لأغراض ترفيهية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقة بين الأمراض المعدية وتعاطى المخدرات بالحقن هى أيضًا قضية صحية أخرى. يؤدى الحظر إلى المزيد من الوفيات، لا سيما بين الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن، لأنهم يواجهون حواجز هائلة للوصول إلى العلاج الإنسانى وبأسعار معقولة فى العديد من البلدان. كما ارتبطت ممارسات الشرطة العدوانية بزيادة مخاطر الجرعات الزائدة والحقن المتسرعة. أجبرت مستويات التهديد المقلقة المرتبطة بانتشار فيروس نقص المناعة البشرية (AIDS) العديد من الدول على تبنى سياسات تدعم صراحة تدابير الحد من الضرر، بما فى ذلك تبادل الإبر وبدائل المواد الأفيونية وغرف استهلاك المخدرات. على سبيل المثال، من بين ١٦ مليون شخص مصاب بالتهاب الكبد الوبائى على مستوى العالم، يعيش ما يقرب من ثلثى المصابين بالتهاب الكبد سى، وما لا يقل عن ١٣ فى المائة مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية.

النموذج الأصلى لنوادى القنب الاجتماعية

قبل إنشاء أول ناد للقنب CSC فعليًا، وضمن حركة مستخدمى المخدرات الأوسع، هنا كأمثلة أخرى لجمعيات المستخدمين التى تم تشكيلها بغرض توفير مساحة للاستخدام الجماعى أو الاجتماعى لمادة ما، وتسهيل إنتاجها، وتوفير دعم الأقران وإلحاق الضرر بها خدمات التخفيض، و/ أو الانخراط فى النشاط

أو الضغط. من الأمثلة المبكرة الموثقة ما يسمى بـ Club des Hashischins (نادى أكلة الحشيش). كان هذا النادى نشطًا فى باريس (١٨٤٤-١٨٤٩) وعقد اجتماعات شهرية حيث استكشف أعضاؤه (النخبة) "حالات الوعى المتغيرة"، باستخدام الحشيش فى المقام الأول.

تشمل الأمثلة الأكثر حداثة حالة اتحادات Junkie، التى تم إنشاؤها فى أواخر السبعينيات/ أوائل الثمانينيات فى هولندا، حيث تشكلت مجموعات فى المقام الأول من مستخدمى الهيروين، والتى تدير مبادرات غير رسمية لتبادل الإبر، وتبادل المعلومات حول برامج وصفات الميثادون، وشاركت المجموعة فى الاحتجاجات وأحداث التوعية الأخرى.

النموذج الإسبانى

هناك إجماع فى الأدبيات على أن إسبانيا هى مسقط رأس هذا النموذج، فى حين أن نشاط القنب ومجموعات الناشطين المختلفة كانت نشطة بالفعل فى البلاد، إذ تم إنشاء أول جمعيات للقنب التى يبدو أنها كانت على أساس الظهور اللاحق لمجموعات القنب فى التسعينيات.

بدأت الجمعيات فى إضفاء الطابع الرسمى على إنشائها: فبعد أن تم تسجيلها على أنها جمعيات "لأبحاث القنب"، انتقلت لتصبح وتضمنت جمعيات "مستخدمى القنب" إنشاء مساحات خاصة للاستهلاك والزراعة الاجتماعية فى قوانينها.بينما انخرطت الجمعيات السابقة أيضًا فى زراعة القنب لتزويد أعضائها، لم يتم تضمين ذلك فى اللوائح الداخلية للجمعيات – التى أشارت فقط إلى "الدراسة" أو "البحث" المتعلق بالقنب. لهذا الغرض، أكد العديد من المؤلفين على تأثير التحليل القانونى الذى أجراه مونيوز وسوتو، ٢٠٠١، والذى كان له تأثير كبير فى كيفية تنظيم أندية القنب لأنشطتها. من هذا التحليل، ظهرت أربعة جوانب أساسية لضمان امتثال هذه الأندية للإطار القانونى الإسبانى وتم دمجها فى إطار عمل الالتزام بالحد من الضرر. وتوسيع النموذج والنسخ المتماثلة والمتغيرات الجديدة فى جميع أنحاء إسبانيا، وفى غياب قانونى واضح فى إطار عملها، شعرت هذه الجمعيات بالحاجة إلى تشكيل تحالف أو منظمة فوقية يمكن أن تمثلها وتوجهها، وبالتالى كان أو لاتحادية لنوادى القنب الاجتماعية يسمى: Federación de Asociaciones Cannábicas،FAC، وتأسست عام ٢٠٠٣.

وتعرض "ميليسا بون" Melissa Bone وزملاؤها فى **الفصل الثانى**، نوادى القنب الاجتماعية فى أوروبا وخارجها، تُعرَّف النوادى الاجتماعية للقنب والتى عادةً ما تعرف على أنها مجموعات غير ربحية حيث يتم إنتاج القنب وتوزيعه على دائرة مغلقة من مستهلكى القنب البالغين. ويؤكدون على صلة نموذج أندية القنب الاجتماعية بالسياسة من حيث تسهيل و/ أو المشاركة فى إنشاء مبادرات الحد من الضرر مع أصحاب المصلحة الآخرين فى سياسة المخدرات، ويمكن أن يوفر النموذج مساحة اجتماعية لدعم

الأفراد كأفراد (نظير إلى نظير) إضافى لكل من مستهلكى القنب الترفيهى والدوائى. بالمعنى الأيديولوجى أكثر، فإن نموذج أندية القنب الاجتماعية لديه القدرة على تحدى الثقافة الحالية للسيطرة على المخدرات أيضًا، لأنه فى معظم الحالات هو مبادرة شعبية من القاعدة إلى القمة.

وهذا المستوى وفقًا لبعض الباحثين يمثل نموذجًا نادرًا من سيطرة المستهلك تحديًا للفكر التنظيمى التقليدى، حيث يتم التحكم فى القنب من قبل الحكومة و/ أو السوق الحرة و/ أو المؤسسة الطبية. وبالتالى، فإن نماذج نوادى القنب الاجتماعية فريدة لأنها تقاوم القوى السياسية المهيمنة فى تصميم سياسة المخدرات. فمنذ نشأتها فى إسبانيا، تعمل تلك الأندية الآن فى ولايات قضائية فى جميع أنحاء العالم، فى سياقات اجتماعية وسياسية مختلفة وتحت أطر قانونية مختلفة. ومع ذلك، باستثناء "أوروغواى"، تظل أندية القنب الاجتماعية غير قانونية أو عملت بطريقة أخرى على هوامش التشريعات المحلية لمكافحة المخدرات، مما يهدد باكتشاف أجهزة إنفاذ القانون. فى حين كان تطوير النموذج فى إسبانيا فى أوائل التسعينيات نتيجة للدعاوى القضائية، والقضاء الإسبانى، والمشاركة الإعلامية، والمشاركة الأكاديمية – وقد ألهم تطوير الأندية الإسبانية المواطنين فى البلدان الأخرى لاختبار الحدود القانونية لتشريعاتهم المحلية الخاصة بمكافحة المخدرات.

نوادى القنب الاجتماعية فى أوروبا

كانت **نوادى القنب الاجتماعية** البلجيكية تتحدى حدود القانون البلجيكى، ولا سيما سياسة التسامح فيما يتعلق بالامتلاك الفردى لمصنع واحد من قبل شخص واحد. على الرغم من أن هيئة المدعين العامين أشارت صراحة فى عام ٢٠١٧ إلى أن هذه السياسة لا تنطبق على الحيازة الجماعية للقنب فى سياق الجمعيات. والواضح ان نموذج نادى القنب البلجيكى مستوحى من تجارب أندية القنب الإسبانية، وهو دليل على نقل المعرفة بين النشطاء عبر البلدان فى أوروبا. كما يعرض الكتاب لتجارب نوادى القنب فى خارج أوروبا مثل "أوروجواى" فى الفصل الثالث، والرابع فى "نيوزلاندا"، ويتناول تلك الأندية فى "إسبانيا" بالتفصيل، فى الفصل الخامس، ويناقش الفصل السادس إشكالية مشروعية أو عدم مشروعية تلك الأندية، والذى يبرز فيه أن هناك ما لا يقل عن ثلاث عشرة ناديًا للقنب فى دول أوروبا. ومع ذلك، لا يعرف الكثير عن أعضاء تلك الأندية: من حيث خصائصهم الاجتماعية والديموغرافية، والأسباب التى تجعلهم يختارون الحصول على القنب عبر تلك الأندية بدلاً من قنوات التوريد الأخرى، أو تفضيلاتهم فيما يتعلق بسياسات القنب، فى الحقيقة، تم إجراء عدد قليل فقط من الدراسات التى تعتمد على التقارير الذاتية لأعضاء لجنة أندية القنب الاجتماعية حتى الآن، وبشكل أكثر تحديدًا فى بلجيكا وإسبانيا.

ويعرض كل من Pieter Rondelez and Mafalda Pardal فى **الفصل السابع** إلى محاولتهم تجاوز "المنظور الكلاسيكى" فى دراسات الحركة الاجتماعية، من خلال الاعتماد على عمل ميشيل فوكو، الذى كان / له تأثير كبير فى دراسة علم الإجرام والحركات الاجتماعية والاحتجاج والسياسة الخلافية، ففكرا بهذا الفصل فى استخدام نهج السلوك المضاد فى دراسة السياسات الخلافية بشكل عام، والتوسع فى علاقته بفهم ممارسات أندية القنب الاجتماعية والتشكيك فيها، هنا نركز على معنى (معانى) ممارسات تلك الأندية، بدلاً من الأسئلة حول كيفية ظهورها و كيفية تطوير عملها.

وبالاعتماد على عمل "فوكو"، اقترح "كارل ديث" نهج السلوك المضاد لدراسة الاحتجاج والحركات الاجتماعية والسياسات المثيرة للجدل، والتى قدمها فى عدة محاضرات شملت مفاهيم: السلوك المضاد، الأمن، الإقليم، السكان. حاول "فوكو" العثور على فكرة يمكن استخدامها لتحديد نوع الثورات أو المقاومة لأشكال السلطة التى لا تمارس السيادة ولا تستغل "السلوك".

ويتساءل "Davide Fortin" فى الفصل الثامن عن إمكانية أن يكون نموذج نادى القنب الاجتماعى عازلاً ضد تشوهات السوق؟ فقد ناقش العلماء عددًا من المزايا المرتبطة بنموذج تلك النوادى مثل إمكانية كبح السوق غير المشروع ولعب دور الحد من الضرر، ومع ذلك، فإن موقعها عند التنافس مع بدائل التوريد الأخرى لم يتم التحقيق فيه بعد. وفقًا لذلك، يتمثل هدف الفصل فى تحليل الدور المحتمل لمراكز ونوادى القنب الاجتماعية فى نظام افتراضى لما بعد الحظر والذى يشمل المنافذ التجارية للمستخدمين البالغين والصيدليات للمرضى الذين يتلقون وصفة طبية. بشكل عام، يأخذ الفصل فى الاعتبار نموذج الرفاهية الأوروبى ويبحث فيما إذا كان وجود هذه الأندية يحسن شريحة السوق، وكيف يمكن ذلك من خلال مناشدة هؤلاء المستخدمين اليوميين الذين إما هم غير مستعدين لدفع السعر فى متاجر البيع بالتجزئة، وإما هم الذين يستخدمون القنب لأغراض طبية ولكن ليس لديهم وصفة طبية. كما أن إدراج هذه الأندية كخيار توريد إضافى من شأنه أن يقلل مما يسميه الاقتصاديون "تشوهات السوق"، ويقدم النموذج النظرى المقدم فى الفصل الثامن وصفًا للأبعاد المحتملة لجاذبية قنوات التوريد المختلفة لأربعة نماذج أصلية لمستخدمى الحشيش، ويولد النموذج عددًا من التنبؤات القابلة للاختبار فيما يتعلق بخصائص الطلب، هذا ولم يتح للباحثين حتى الآن التمكن من اختبار هذا النموذج بالكامل فى إعدادات الحياة الواقعية.

ويعرض كل من" ريلى كابلر، ودانيال بير" Rielle Capler and Daniel Bear **بالفصل التاسع** لمشروعية الحشيش فى واشنطن بأمريكا، والتى يتزايد بها عدد الولايات التى تسمح بتعاطى الحشيش وعدم تجريمه يوما بعد يوم.

أما فى **الفصل العاشر** فينظر كل من "ريلى كابلر"، و"دانييل بايير" Rielle Capler and Daniel Bear فى التجربة الكندية، حيث جاء نموذج كندا الجديد لإضفاء الشرعية على الحشيش بعد سنوات من الدعوة، والعصيان المدنى على نطاق واسع، وعقدين من الوصول القانونى للقنب الطبى. قد يُنظر إلى كندا على أنها تحتل النهاية التدريجية لسياسات القنب، ويرجع ذلك جزئيًا إلى اعتمادها المبكر للوائح القنب الطبى. ومع ذلك، كانت هناك حواجز مختلفة أمام الوصول إلى برنامج القنب الطبى الكندى، والذى لم يتم الوصول إليه إلا من قبل نسبة صغيرة فقط من مستخدمى القنب الطبى المبلغ عنهم ذاتيًا، وفى هذه الفجوة، كرس بعض الكنديين أنفسهم لتوفير الحشيش للأفراد المحتاجين طبيًا. ولمدة عقدين قبل إضفاء الشرعية على الحشيش الترفيهى، ونوادى الرحمة، وغيرها من واجهات المتاجر غير القانونية التى تسمى مستوصفات القنب، والتى كانت تبيع الحشيش للأغراض الطبية وغير الطبية، تعمل فى مواجهة التجريم والسجن المحتملين.

ويختتم الكتاب بالفصل الحادى عشر، والذى قدمته "فيندوالا بيلاكوفا" Vendula Belackova وزملاؤها، حول الأجيال المتجددة من نوادى المخدرات الاجتماعية المقبلة. فهناك جدل ناشئ حول ما إذا كان ينبغى تنظيم المواد الأخرى ذات التأثير النفسى (غير القانونى) بخلاف الحشيش وكيفية إتاحتها للأشخاص الذين يختارون استخدامها، وهذا يشمل النقاش حول الإنتاج المنظم والوصول إلى الأدوية المخدرة، والعقاقير من نوع المنشطات، والمواد الأفيونية، ومن الأمثلة الحديثة على توسع نموذج السوق المنظم ليشمل أدوية أخرى محاولة تنفيذ سوق منظم للمواد ذات التأثير النفسى الجديد (NPS) ("المستويات القانونية المرتفعة") فى نيوزيلندا.

السؤال المركزى هو ما إذا كانت المبادرات الشعبية يمكن أن تظهر لاستهلاك واكتساب المواد ذات التأثير النفسى غير القنب، بعبارة أخرى، ما إذا كانت "نوادى المخدرات الاجتماعية" (DSC) قابلة للتطبيق. هل يمكن أن تظهر مراكز الدعم المباشر التى تدمج المبادئ المحددة لنوادى القنب الاجتماعية، أى أن تكون أساسًا على مستوى القاعدة الشعبية، وتقليل الضرر، والإمداد الذاتى (أى المنظمات غير الهادفة للربح) الموجهة للمستهلكين؟

اعتمدت المبادرات الهادفة لإتاحة القنب بشكل آمن إلى حد كبير على التنظيم الذاتى (الذى تحدده هيئات الخدمات الاجتماعية الفردية أو اتحاداتها)، مع الدعوة علانية إلى التنظيم من جانب السلطات. وهناك العديد من الخصائص التى تحدد نوادى القنب الاجتماعية وتجعلها متميزة عن الأشكال الأخرى لتعاطى المخدرات وتنظيم الإمداد. تم البدء بتشكيل نوادى القنب الاجتماعية من قبل أشخاص يستخدمون القنب بهدف إمداد أعضائها بالدواء بأنفسهم والدعوة نيابة عنهم.

تخدم غالبية الأندية فى أوروبا بشكل أساسى الاستخدام الترفيهى للقنب، ولكن بعضها يوفر أيضًا للاستخدام الطبى أيضًا. كما كشفت دراسة حديثة عن أندية القنب الأوروبية، فإنها تميل إلى أن تكون مسجلة رسميًا لدى السلطات، أى تتبع القوانين الوطنية للمنظمات غير الربحية التى لديها هياكل حوكمة راسخة. فى حين أن الأهداف المعلنة من قبل المنظمات غير الربحية قد تختلف بناءً على السياق القانونى. أخيرًا، يبدو أن طبيعة البيئة من نظير إلى نظير تسهل التسليم الفعال لرسائل وممارسات الحد من الضرر.

وتم وصف نموذج تلك الأندية بأنه خيار "حل وسط" لإصلاح قانون القنب، حيث يتم وضعه بين الحظر الكامل لتوريد القنب والأسواق التجارية التى يحركها الربح القانونى. تحت الحظر، تقدم هذه الأندية بديلاً للمصادر غير المشروعة، بينما تؤدى أيضًا إلى زيادة جودة القنب وسلامته ومعرفة المنتج بالإضافة إلى الأمان للأعضاء. فى سياق أمريكا الشمالية، تم إنشاء النوادى الاجتماعية أو التعاطف كوسيلة للوصول إلى الأدوية غير المتاحة للمحتاجين. وناقش الباحثون بالفصل العوامل التى تحفز وتشكل أصل نوادى القنب الاجتماعية ونموها وممارستها الآمنة. والنظر فيما قد يظهر منها فيما يتعلق بأنواع الأدوية الأخرى. وما زال الجدل بهذا الشأن مستمرًا.

المراجع

(1) Ali Unlu, Tuukka Tammi, Pekka Hakkarainen, (2020) Drug Decriminalization Policy, Literature Review: Models, Implementation and Outcomes, Finnish institute for health vand welfare (THL) Helsinki, Finland.

(2) Gary R. Vanden Bos, Editor in Chief, (2015) APA Dictionary of Psychology, American psychological Association, 2nd. Ed., p.483.